جامعة20 اوث 1955

سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

والعلوم المالية والمحاسبة

مطبوعة بعنوان:

الاندماج الاقتصادي الدولي

موجه لطلبةالسنة الأولى ماستر

تخصص اقتصاد دولي

حسب مقرر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

من إعدادالدكتور :بلارو علي استاد محاضر (ا)

السنة الجامعية 2022-2023

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	العنوان	الصفحة
	المقدمة	**6**
	المحور الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي	**8**
	أولا– تطور النظام الاقتصادي العالمي وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية	**8**
	ثانيا :مفهوم التكامل الاقتصادي	**14**
	ثالثا :أبعاد التكامل الاقتصادي	**19**
	رابعا :مناهج التكامل الاقتصادي	**23**
	خامسا: التكامل الاقتصادي الإقليمي في اطار المنظمة العالمية للتجارة	**25**
	المحور الثاني :مراحل التكامل الاقتصادي وفق نموذج بيلا بالاسا	**32**
	أولا : تكامل التجارة (منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي)	**32**
	ثانيا : تكامل عناصر (الإنتاجالسوق المشتركة)	**38**
	ثالثا :تكامل السياسات (الاتحاد الاقتصادي والوحدة الاقتصادية)	**42**
	رابعا : تقييم نموذج بيلا بالاسا	**45**
	المحور الثالث : التكامل بين الدول المتقدمة (الاتحاد الأوروبي)	**47**
	أولا –معاهدة باريس وإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب	**47**
	ثانيا– معاهدة روما وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية	**48**
	ثالثا –معاهدة ماستريخت وإقامة الاتحاد الأوروبي سنة 1992	**52**

	رابعا –تقييم التجربة الأوروبية	**54**
	المحور الرابع :تجارب التكامل بين الدولالنامية	**57**
	أولا–تجارب عربية	**57**
	ثانيا –التكامل بين البلدان الاشتراكية	**59**
	ثالثا –تجارب التكامل في أمريكا الجنوبية	**60**
	رابعا –رابطة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان)	**61**
	خامسا –السوق المشتركة لوسط وجنوبأفريقيا COMESA	**62**
	المحور الخامس :تجارب للتكامل بين البلدان المتباينة في مستويات التنمية (الإقليمية الجديدة)	**64**
	أولا –الاطار النظري للاقليمية الجديدة	**64**
	ثانيا –منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا	**68**
	ثالثا –الشراكة الاورومتوسطية	**73**
	رابعا –منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والباسيفيك (الابيك)	**82**
	المحور السادس : تجارب التكامل النقدي	**86**
	أولا : توحيد العملة ونظرية منطقة العملة المثلى	**86**
	ثانيا :العملة الأوروبية الموحدة	**95**
	ثالثا :الفرنك الإفريقي	**98**
	الخاتمة	**106**
	قائمة المراجع	**109**

المقدمة

حظي مفهوم التكامل الاقتصادي باهتمام كبير في ادبيات علم الاقتصاد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خاصة في ظل اعتقاد عدد كبير من الباحثين والاقتصاديين بأهميته لما له من منافع سواء على المستوى التجاري والاقتصادي وحتى السياسي .

وفي هدا السياق بدا الكلام على المستوى العالمي حول أهمية تحرير الاقتصاد العالمي وجعل اقتصاديات الدول اكثر اندماجا على المستوى العالمي ودلك من خلال تحرير التجارة العالمية او المتعددة الأطراف.

في نفس السياق اتجهت بلدان أوروبا الى محاولة التكامل فيما بينها ودلك عن طريق تحرير التجارة الإقليمية والتفكير في السعي تحو خطوات تكامل اكثر تعقيدا لدمج اقتصاداتها في كيان واحد وهو ما نمى الشعور لدى العديد من الدول في مختلف أقاليم العالم للتفكير في محاولة التكامل

وهو ما يعبر عن التكامل الإقليمي كحالة موازية للتكامل على المستوى العالمي.

انتشرت تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كوسيلة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والسياسية على المستوى الإقليميوالعالمي . شهدت بداية التسعينات تغيرات عديدة على كافة المستويات العالمية والإقليمية ولقد تفاعلت هده المتغيرات وشكلت في مجموعها محددات ظهور منه ج جديد للتكامل الاقتصادي وكانت النافتا والمشاركة الاورومتوسطية إحدى تطبيقاتها على مستوىالعلاقات الاقتصادية الإقليمية.

اتجهت بعض الكيانات الاقتصادية الى التكامل النقدي ومحاولة الوصول الى وحدة نقدية تتويجا لنجاح مسيرة التكامل الاقتصادي لديها على نحو ما فعل الاتحاد الأوروبي من خلال تجربة العملة الأوروبية الموحدة

تتناول هده المطبوعة مجموعة من المحاور دات الصلة بمقياس الاندماج الاقتصادي لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد دولي ودلك تماشيا مع المقرر المسطر من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ودلك على النحو التالي :

المحورالأول :الاطار النظري للتكامل الاقتصادي

المحورالثاني :مراحل التكامل الاقتصادي وفق نموذج بيلا بالاسا

المحور الثالث : التكامل بين الدول المتقدمة (الاتحاد الأوروبي)

المحور الرابع :تجارب التكامل بين الدولالنامية

المحور الخامس :تجارب التكامل بين البلدان المتباينة في مستويات النمو التنمية (الإقليمية الجديدة)

المبحث الثالث :تجارب التكامل النقدي

المحور الأول

الاقتصاد السياسي للتكامل الاقتصادي

المحور الأول

الاقتصاد السياسي للتكامل الاقتصادي

تمهيد :يتعين البدء بعرض نوعية العلاقات على المستوى العالمي ثم خلفية نظرية عامة حول التكامل الاقتصادي الإقليمي ودلك بتوضيح تطور مفهومه وعرض مختلف مناهجه بالإضافة إلى تتبع أهم مراحلهوفق المنهج التجاريوكدا إجراء مقارنة بسيطة بين المنهجين القديم والحديث للتكامل الاقتصادي الإقليمي ليتسنى في النهاية تحديد موقف اتفاق الشراكة من الفكر التكاملي .

أولا- تطور النظام الاقتصادي العالمي وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية :

1 -تطور النظام الاقتصادي العالمي:

يقسم المهتمين بالاقتصاد الدولي تطور النظام الاقتصادي العالمي مند ظهور الثورة الصناعية إلى اليوم إلى ثلاث محطات أساسية يتم التطرق إليها فيما يلي[1] :

ا-المرحلة الأولى:

والتي صاحبت ظهور الثورة الصناعية في أوروبا والتي صاحبها قيام بلدان أوروبا الصناعية (بريطانيا وفرنسا) والتي سمحت لهده الأخيرة ببناء قوة عسكرية كان هدفها الرئيسي تامين مصادر للمواد الأولية اللازمة للصناعة وضمان أسواق للتصدير وهو ما أدى إلى إنشاء تكامل قسري بالقوة بين الاقتصاد الاستعماري واقتصاد الدول المستعمرات (عن طريق الاستعمار) وهو ما ساهم فيتشويهالتقسيم الدولي للعملداخل كل تجمع استعماري وحروب عسكرية بين المراكز الاستعمارية حول الموارد والأسواق.

أما الدول الأقل تقدما في هده المرحلة كألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية فقد نادتبحماية صناعتها الوطنية من المنافسة الأجنبية فلا يجب حسبها تحرير التجارة الخارجية إلا بعد أن تكون قد حققت تقدما في الصناعة وهو ما طالب به الكسندر هاميلتونالكونجرس الأمريكي سنة 1791وفردريك ليست في ألمانيا سنة 1841.

[1] محمد محمود الامام التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ص ص 2 -4

ب-المرحلة الثانية :

ارتبطت بالثورة الصناعية الثانية في أوائل القرن العشرين والتي أدتإلى ظهور المنشاة الكبيرة الحجم في الولايات المتحدة الامرييكيةالتي تعتمد على السوق الكبيرة والتي أعطت الولايات المتحدة السبق على المستوى العالمي مستفيدة من كبر حجم السوق الداخلي (أصدرت الولايات المتحدة قوانين تحارب الاحتكار لما له من اثر على الكفاءة والازدهار والرفاهية وبدأت إلى الظهور نظريات المنافسة الاحتكارية أو المنقوصة وعلية ازدادت الدعوة إلى تحرير التجارة المتعددة الأطراف من اجل فتح أسواق واسعة أمام الإنتاج الكبير وتخفيف حدة الاحتكار في السوق المحلية الأمريكية .

كما عرفت هده المرحلة بامتلاك الدولة للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة في إطار اقتصاد الحرب لإغراضعسكرية توسعية أو بهدف إعادة التوزيع كما فعلت بعض الدول الرأسمالية أو لأسباب عقائدية كما فعلت الدول الاشتراكية كما تعاظم دور الدولة في الإنتاج في الدول النامية وهدا راجع لضعف القطاع الخاص وميل اقتصادها إلى الاعتماد الكبير على الرأسمالية العالمية .

ساد تقسيم دولي للعمل يتسم بعدم التكافؤ مما دفع الدول الاشتراكية إلى محاولة التكامل فيما بينها وإحداث تقسيم دولي للعمل يتفق مع مصالحها بينما لجأت الدول الفاشية إلى حرب عالمية ثانية من اجل استعمار دول غربية سبقتها في التصنيع وضم مستعمراتها (وهو ما عزز التكامل بين البلدان الأوروبية كبديل للضم بالقسر) أما الدول النامية فقد حاولت توسيع نطاق أسواقها عن طريق تعزيز جهودها التنموية في إطار الإحلال محل الواردات.

ج-المرحلة الثالثة:

بدأت بظهور الثورة الصناعية الثالثة والتي تميزت ارتفاع أهمية عنصر المعرفة وازدياد نصيب قطاع الخدمات وتعاظم نفوذ عابرات القوميات التي تسيطر على المعرفة بالإضافة إلى حدوث تحول في التجارة العالمية إلى تجارة مابين فروع الشركات المتعددة الجنسيات (حوالي 60 %من التجارة العالمية).

كما ان التجارة بين الفروع لا تتم وفق قواعد السوق المطلقة وإنما تتحدد بقرارات تصدرها مراكزالشركات العابرة للقوميات وهو ما يضعف من قدرة اقتصادالدولة الوطنية على تحقيق الترابط الداخلي كما انهينشئ علاقات جدلية بين الشركات متعددة الجنسيات وتجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي حيث تدفع هده الشركات باتجاه التكامل الإقليمي للاستفادة من توسع نطاق السوق ومن ناحية أخرى ترفض تعظيم الإقليمية على حساب العالمية وفي هدا السياق ظهرت الإقليمية الجديدة

خاصة ادا ضم التكامل دولة من المركز التي تقع فيها مقرات عابرات القوميات ودولا نامية ملزمة بتبني حزم للإصلاح تضمن المناخ الملائم لعمل فروع عابرات القوميات فيها .

2 –اشكالالعلاقات الاقتصادية على المستوى العالمي :

ا–التبادل المتعدد الأطراف والعولمة الاقتصادية :

نادى الفكر الكلاسيكي بتحرير التجارة الخارجية العالمية بدعوى انه يساهم في دفع عجلة الإنتاج المحلي والنمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية على المستوى العالمي من خلال تقسيم دولي للعمل يكفل زيادة كفاءة استخدام الموارد سواء على المستوى القطري أو على المستوى العالمي وهو ما يساهم في زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق تزويدهم بقدر اكبر من المنتجات بتكلفة اقل وتحقيق التقارب في عائدات عناصر الإنتاج على المستوى العالمي حتى في ظل افتراض عدم انتقالية عناصر الإنتاج بين الدول .

وحملت كل من بريطانيا وبعدها الولايات المتحدة على عاتقها الدعوة إلى تحرير التجارة وقوية هده الدعوة في أعقاب ما تعرض له العالم من اضطرابات نقدية وانتشار الحروب التجارية فيما بين الحربين العالميتين فتوالت الدراسات التي تؤكد أن التجارة محرك للنمو الاقتصادي وبدا البحث يتعمق بشكل عام حول علاقة التجارة بالتنمية الاقتصادية خاصة بعد حصول عدد كبير من المستعمرات على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية .

وارتبط بهده الدعوة إلى تحرير التدفقات المالية والرأسمالية لتسهيل تمويل حركة السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بما يساعد كل دولة على التزود بما تحتاجه من الموارد للنهوض بالإنتاج وإحداث النمو وقد ساهمت اتفاقية بريتن وودز في وضع الاسسس التي تقوم عليها النظم النقدية ومجالات التعاون النقدي والاهتمام بنظم الصرف والتقلبات في موازين المدفوعات والسياسات المتعلقة بها .

اتسع نطاق تحرير التدفقات الاقتصادية (ليس فقط السلع وإنما كذلك الخدمات ورؤوس الأموال) في المرحلة الثالثة من تطور النظام الاقتصادي العالمي بما يخدم مصالح عابرات القوميات على وجه الخصوص وفي مواجهة هده الدعاوى أشار بعض اقتصاديي أمريكا اللاتينية التي كانت سباقة في الحصول على الاستقلال إلى أن إجراء هدا النوع من حرية التبادل في ظل التفاوت في الهياكل الإنتاجية ومستويات النمو الاقتصادي سيؤدي إلى وجود تقسيم دولي للعمل يعيق تطور البلدان المتخلفة ويحصرها في إنتاج وتصدير المواد الأولية وهو ما ينشئ تبادل غير متكافئ يفرض على البلدان النامية تبعية لقوى رأسمالية وبدلا من يؤدي تحرير التجارة إلى تحقيق

الدولية الاقتصادية أي بمعنى مشاركة جميع الأطراف أي الدول على المستوى العالمي منافع تحرير التجارة العالمية يؤدي إلى إقليمية التجارة الدولية بزيادة اندماج اقتصاديات عدد من الدول النامية في اقتصاد مركز متقدم (لمصلحة هدا المركز) وهدا النوع من الإقليمية يعتبر إقليمية سيئة تنفي الدعاوى الايجابية التي تنادي بها النظرية الكلاسيكية لتبرير تحرير التجارة المتعددة الأطراف

تزايدت وتيرة العولمة في المرحلة الثالثة من تطور النظام الاقتصادي العالمي بفعل ازدهار وتطور وسائل الإعلام والاتصال وهو ما دفع نسبيا إلى محاولة رفع درجات التقارب بين الشعوب والمجتمعات (الكوكبة أو العولمة) خاصة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية مع مطلع التسعينات وتعاظم تدويل العمليات الإنتاجية والمنشاة الإنتاجية نفسها (سقوط الحدود أمام المنشاة رغم بقائها أمام الدول وكان لظاهرة العولمة أو الكوكبة مغزى كبير بالنسبة إلى التكامل سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي ودلك على النحو التالي :

_الغالبية العظمى من التجارة العالمية عبارة عن تجارة ما بين فروع عابرات القوميات وعليه وجب تغيير نظريات وسياسات التجارة الخارجية .

_ازدادت الدعوة إلى تغليب دور القطاع الخاص وإحداث التغييرات المؤسسية والتشريعية اللازمة لإفساح المجال أمام حركة رأس المال على المستوى العالمي وهو ما أطلق عليه في اتفاقية المنظمة ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي (كما تضمنت اتفاقيات التجارة الإقليمية ترتيبات لحرية حركة الاستثمارات .

_تعاظم دور قطاع الخدمات على المستوى العالمي أو المحلي وهو ما جعلها ضمن اهتمامات الترتيبات المتعددة الإطراف فقد أدى تعاظم قطاع الخدمات على حساب خاصة القطاع الصناعي في البلدان الصناعية وخاصة ازدهار عمليات الاندماج الكبرى إلى توسع مشكلة البطالة بها مما دفعها إلى تغليب الاعتبارات الاجتماعية والإقليمية (الجهوية) في العلاقات الدولية للدول المتقدمة وتجمعاتها التكاملية الإقليمية كما طورت هده الأخيرة أساليب حماية جديدة تحقق لها مزايا تنافسية من خلال دعاوى مثل الإغراق الاجتماعي ودلك بالادعاء أن عمالة الأطفال ذات التكلفة المنخفضة أو عمليات دعم مستوى المعيشة بالإضافة إلى المواد الاولية المنخفضة التكلفة تمثل بنود تبيح فرض رسوم توازيها على وارداتها من الدول النامية .

–توسع كبير في حجم المعاملات بالنقد الأجنبي ما افقد البنوك المركزية قدرتها على السيطرة عليها وعلى الرقابة على حركة رؤوس الأموال بالإضافة إلى تعدد الأزمات الاقتصادية كأزمة جنوب شرق أسيا .1997

–مع تزايد مشاكل البيئة بدأت البلدان الصناعية تستغل مكانتها من اجل فرض قواعد بيئية لتحقق لنفسها مزايا تنافسية أفضل .

–رغم ادعاء التركيز على الجوانب الاقتصادية فقد استخدمت قضية حقوق الإنسان للتنصل من التزامات دولية بينما قامت البلدان المتقدمة بالتصدي لأحد أهم حقوق الإنسان (انتقالالبشر_العمالة_ خاصة من الجنوب إلى الشمال) حيث تزايدت القيود عليها خاصة في ترتيبات التكامل الإقليمي الجديد .

– كما أطلقت دعاوى المشاركة (في إطار الإقليمية الجديدة) لتنصل الدول المتقدمة من عمليات إعادة التوزيع (الإعانات للدول النامية وترتيبات التفضيل التجاري) على الرغم من زيادة عدم التكافؤ عمقا بين الدول المتقدمة و الدول النامية .

كان من عواقب العولمة شيوع مصطلح الأسواق العالمية مع تعاظم دور المنشات ذات النشاط الإنتاجي والمالي العالمي وعيه كان من الضروري ممارسة ضغوط على الحكومات من اجل تكييف أوضاعها الداخلية والخارجية وبالتالي إعداد اقتصاداتها من اجل التعامل مع العولمة ولان الدول النامية في حاجة ماسة إلى استثمارات أجنبية لعزيز مدخراتها المحلية فإنها ستجد نفسها مساقة إلى شبكة من العلاقات الدولية التي تفرضها الشركات العابرة للقوميات (الاستثمار الأجنبي) وهو ما د فع حتى باتجاه إعادة النظر في القواعد والأسس والأساليب التي يقوم عليها التعاون والتكامل .

ب–الاعتماد المتبادل:

عرفت مرحلة الستينات من القرن العشرين تراجع نسبي في مساعي تحرير التجارة العالمية في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وهدا راجع لمحاولة الدول الاشتراكية بناء تكامل اشتراكي (تعاون يمهد لتقسيم عمل دولي اشتراكي بعيدا عن الإطار العالمي)بالإضافة إلى حصول بعض الدول النامية على استقلالها والتي اعتمدت على تجارب تنموية تقوم على الإحلال محل الواردات في ظل حماية جمركية عالية ومطالبتها بتعديل أسس التبادل الدولي بحكم العلاقة بين التجارة والتنمية وهو ما أفضى إلى نشأة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ,ومحاولة الدول النامية إلى التكامل (جنوب جنوب) من اجل التقليل من الآثار الناجمة عن التبعية للاقتصاد العالمي بالإضافة إلى قيام بعض الدول الأوروبية بإقامة منطقة للتجارة الحرة واتحاد جمركي فاتحاد اقتصادي يزيل العقبات أمام التجارة الإقليمية ويستبقيها أمام باقي العالم بما فيها الولايات المتحدة وهو ما دفع الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة للمناداة بمبدأ الاعتماد المتبادل

بهدف محاولة احتواء الجماعة الأوروبية الناشئة وتشجيع الاتجاه الإصلاحي في الاتحاد السوفيتي واجتذاب العالم الثالث من خلال التلويح بالمعونات (نادى المجتمع الدولي في مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بضرورة تخصيص الدول المتقدمة حوالي 1%من ناتجها في شكل إعانات للدول النامية حوالي 0,7%منها إعانات ميسرة وبالرغم من أن المعونات المقدمة لم تصل إلى مستوى التطلعات إلا أن الهدف منها كان محاولة حمل الدول النامية على القبول بأوضاع عدم التكافؤ إلا أن الدول المتقدمة ألحقت باتفاقية الجات جزء خاص بإمكانية حصول الدول النامية على معاملات تجارية أو جمركية تفضيلية من طرف الدول المتقدمة دون التزامها بالمثل في إطار نظام التفضيلات المعمم إلا انه في النهاية غير ملزم)

ج-التكامل الإقليمي كحالة وسط بين القطرية والعالمية:

في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حدثت عمليات تجمع مثلت توسيع للنطاق القطري المحدود في أمريكا وأوروبا مثلت بعضها عملية إنهاء للترتيبات الإقليمية التي أقامتها المراكز الاستعمارية مع مستعمراتها كما كان الحال في أمريكا اللاتينية عقب حصولها على الاستقلال في القرن التاسع عشر عن الإمبراطورية الاسبانية والبرتغالية اد اتحدت بعض دولها في دول جديدة كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين وتمكنت الولايات المتحدة من بتكوينها الفدرالي من التحول إلى منطقة تجارة حرة كبيرة مع حماية خارجية كما اتحدت الولايات الألمانية المستقلة في أعقاب نجاح اتحاد جمركي الزولفرين (1816 -1833) فأمكنها التحول في سنة 1830 إلى دولة موحدة في الرايخ الألماني كم أزالت سويسرا القيود على تجارتها الداخلية بين مقاطعاتها سنة 1848 وتوالت الاتحادات على أسس سياسية كالمكسيك(1857 - 1870)واتحدت الأرجنتين في سنة 1861 وكندا 1867 وأصبحت ايطاليا دولة واحدة في سنة 1870 وتوحدت البرازيل سنة 1891 وتلتها استراليا سنة 1901 وجنوب إفريقيا 1903 وكداك تخلصت الصين من الرسوم المفروضة على تجارتها الداخلية فاغلب الاتحادات الجمركية قامت على اتخاذ سياسة حمائية تجاه العالم الخارجي .في واقع الأمر انه طالما شعرت الدول بان تحرير التجارة المتعددة الأطراف لن تكون في صالحها فإنها ترفضها كما أنها لن تقبل الدعوى إلى تجمع إقليمي إلا ادا شعرت بانها ستحظى على مكاسب في إطاره يتعذر عليها تحقيقها على النطاق الدولي (بدون تكامل) وعلى الرغم من دلك فان الفكر الاقتصادي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية بدا يميل إلى تخفف القيود المفروضة على التجارة سواء الإقليمية أو المتعددة الأطراف ومحاولة التوفيق بينهما[1].

[1]محمد محمود الإمام التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ص ص10 -11

ثانيا :مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي :

حظي مصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي بتعاريف متعددة من جانب الاقتصاديين شانه في دلك شان باقي المفاهيم والقضايا الاقتصادية ، ويرجع دلك إلى التباين في وجهات النظر حول مضمون وكدا درجة التكامل الاقتصادي التي تنشا بين الدول المختلفة ، ويتم فيما يلي استعراض مختلف المفاهيم والتعاريف اللغوية والاصطلاحية للتكامل الاقتصادي .

1-المفهوم اللغوي والاصطلاحي :

ا-المفهوم اللغوي للتكامل :

أن كلمة تكامل (intégration) كلمة ذات أصل لاتيني ابتدئ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا ، وهدا المعنى الوارد في قاموس أكسفورد يتفق تماما مع المعنى الدارج لكلمة تكامل .

ويرد مفهوم كلمة تكامل في القواميس العربية والفرنسية والانجليزية بنفس المعنى تقريبا ، فتارة ياخد معنى الربط والتجميع وتارة أخرى ياخد معنى الدمج والتوحيد والتكميل والتتميم [1]، كما تدل كلمة التكامل عند الاقتصادي بيلا بلاسا على ربط مجموعة أجزاءإلى بعضها البعض ليتكون منها كلا واحدا [2]، في حين يرى محمد محمود الإمام أن كلمة التكامل في السياق العام تعني قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد.

يعني مصطلح التكامل قيام مجموعة من الدول بالتجمع في كيان واحد عن طرق إقامة علاقات وثيقة فيما بينها تتصرف فيها كما لو كانت كيانا واحدا أي كدولة واحدة ودلك في واحد أو أكثر من نواحي الحياة الإنسانية(ويحدث هدا لدول داخل نفس الإقليم) .

و رغم حداثة لفظ التكامل إلا انه قد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسعبحيث أصبحت تمثل إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر ،وتجدر الإشارة إلى أن التكامل الاقتصادي يشمل ثلاثة أنواع وهي :التكامل الاقتصادي القومي والتكامل الاقتصادي الإقليمي والتكامل الاقتصادي الدولي:

---

[1] بوبايةذهبية ريمه ،معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصاديةو علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر،2004/ 2005 ، ص 2 .

[2] بيلا بلاسا ، ترجمة راشد البراوي،نظرية التكامل الاقتصادي،الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ،القاهرة . 1964 ، ص 9 .

التكامل الاقتصادي القوميحيث يتم التكامل في حدود الدولة الواحدة ويسمى التكامل الاقتصادي القومي أو الوطني مثل توحيد ولايات جنوب وشمال أمريكا وتكوين الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1765 وكذلك اتحاد الزولفرين سنة 1834 بين مختلف المقاطعات الألمانية والذي تحول إلى وحدة سياسية بعد سبعة وثلاثين سنة .

التكامل الاقتصادي الإقليميالدي يتم التكامل في هده الحالة بين مجموعة من الدول ويسمى بالتكامل الاقتصادي الإقليمي وهو ماتعنى به هده الدراسة .

التكامل الاقتصادي الدولي وقد يتم بين مختلف دول العالم ويسمى بالتكامل الدولي مثل الجات والمنظمة العالمية للتجارة.

ويعتبر لفظ أو مصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي حديث نسبيا فلم يكن له تعريف في الاقتصاد قبل سنة 1950 ، اد يرجع الفضل إلى الاقتصادي (Jacob viner) واضع نظرية الاتحاد الجمركي والتي ركزت على آثار التعريفة الجمركية على تنشيط التجارة وتعظيم رفاهية الدول التي تسعى إلى التكامل.

ب-المفهوم الاصطلاحي للتكامل :

يعرفه الاقتصادي الهولندي جان تنبرج ن-ويمكن اعتباره من أولى التعريفات - (1954 -j- Tinbergen) بأنه خلق الهيكل المناسب للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء ، حيث تزال كل العوائق المصطنعة بين هده الدول مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد [1]، ويفرق تنبرجن ببن التكامل الايجابي والتكامل السلبي ويعرف التكامل السلبي على انه إلغاء واستبعاد أي قيد على عملية تحرير التجارة وإزالة جميع أشكال العوائق أمام الدول في التكامل وترك الحرية لحركة التدفقات الاقتصادية وفق ما ينادي به الفكر الليبرالي ،أما التكامل الايجابي فهو تعديل الآليات والمؤسسات الموجودة بالفعل مع خلق أخرى جديدة تمكن سوق التكامل الجديد من العمل بطريقة أكثر كفاءة وتساعد على تحقيق أهداف الاتحاد ودلك عن طريق اتخاذإجراءات هدفها التأثير على حركة التدفقات الاقتصادية سعيا إلىإقامة حالة جديدة تختلف عما تفرضه حركتها التلقائية (السياسة الاقتصادية) [2]،وقد أثبتت التجارب أن التكامل السلبي والمتمثل في إزالة التعريفات والحواجز الجمركية أكثر سهولة من التكامل الايجابي .

---

[1] حسن حسين رمضان ،التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

[2] حسن حسين رمضان ،التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

ومن الجدير بالذكر أن هده التفرقة تعد بداية لما أطلق عليه التكامل السطحي والتكامل العميق ، فالتكامل السطحي يقتصر على إزالة الحواجز التجارية فقط بين الدول الأعضاء ، أما التكامل العميق فيمتد إلى مدى كبير من الأنشطة كالتجارة في الخدمات والاستثمار وانتقال عناصر الإنتاج ويهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والنظم والأطر المؤسسية بين الدول الأعضاء، كتنسيق المعايير الخاصة بالسلع والنظم القانونية والسياسات المرتبطة بالخدمات والاستثمار ويحتاج إلى قدر كبير من الالتزام السياسي إلى جانب إزالة الحواجز التجارية ، و تتميز اتفاقيات التكامل العميق بأنها قد تولد مكاسب أكثر ايجابية من تلك المترتب ة على التكامل السطحي.

ويعرفه بيلا بلاسا (balassa1961) بأنه عملية وحالة ، فبوصفه عملية فهو يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الاعضاء في التكامل ، أما بوصفه حالة فانه فينصب على الكيفية التي تتم بها ادارة التكامل عند الوصول الى مرحلة معينة تكون فيها جميع صور التمييز قد تم التخلص منها، والتكامل الاقتصادي حسبه يمكن أن يتخذ صورا عدة تمثل درجات متفاوتة، وهده الصور هي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والتكامل الاقتصادي التام [1].

ولا يتوقف النظر الى التكامل كحالة على المواصفات الشكلية لهده الحالة بل يدهب الى ان بلوغ الحالة يعني تحقق نوع من التوازن الاقتصادي وفقا للمعايير التي تضعها النظرية الاقتصادية الغربية بينها تتناول العملية ما تتعرض له بعض المجالات والمتغييرات في اقتصاديات البلاد الاطراف من اختلال التوازن الاقتصادي وما تتخده سلطاتها من اجراءات وسياسات لتحقيق التكامل

ويوضح التعريف السابق ضمنيا الأسس التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول ، من حيث تحرير التبادل التجاري وتحرير عناصر الإنتاج والتنسي ق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بهدف إزالة كافة صور التمييز الموجودة بينها مما يتطلب أنشاء سلطة فوق قومية تلتزم الدول المتكاملة بقراراتها .

أما كارل دويتش فيرى أن التكامل يعبر عن علاقة بين مجموعة من الدول تعتمد فيها هده الدول على بعضها البعض لإيجاد خصائص معينة لنظام إقليمي تعجز عن بناءه بمفردها وأن

---

[1] محمد محمود الامام التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ،ص 22 .

السعي لتحقيق هدا التكامل يعكس رغبة هده الدول في البحث عن مستقبل يتجاوز في رؤيته حدودها.

كما عرف محمد محمود الإمام التكامل الاقتصادي بأنه أن تسعى مجموعة من الدول المستقلة إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها تتصرف فيها كما لو كانت كيانا واحدا ،أي كدولة واحدة في واحد أو أكثر من نواحي النشاط الإنساني ، ويحدث هدا في الغالب لدول ضمن إقليم جغرافي معين لدلك يطلق عليه تكامل اقتصادي إقليمي ،وهو يتفاوت من حيث أبعاده من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي فالسوق المشتركة فاتحاد اقتصادي فوحدة اقتصادية.

ويعرف الاجرا (al agraa 1994) التكامل على انه إزالة كل صور التمييز التجاري بين الاقتصاديات المشتركة في التكامل مع إقامة بعض عناصر التعاون والتنسيق بينها [1].

ويعرفه وينترز (winters1996) على انه عملية تخفيض الحواجز التجارية بين مجموعة من الدول التي ليس بالضرورة أن تقع في ذات الإقليم الجغرافي ، وطبقا لهدا التعريف فان السمة الأساسية المميزة للتكامل الإقليمي هي تحرير التجارة و لكن بصورة تفضيلية ، حيث يكون التحرير بالنسبة لبعض الدول دون غيرها [2].

وهناك من ياخد بتعريف واسع للتكامل الاقتصادي دون ان يشمل جميع أنواع التكامل السابق ذكرها ، حيث يعتبره كل الترتيبات المتفق عليها بين دولتين أو أكثر والتي تتم بناء عليها المعاملات الاقتصادية بينها على أسس أفضل من تلك المطبقة على سائر الدول غير الأعضاء في هده الاتفاقيات ، والواقع أن كلمة أفضل تعني بالضرورة أن الدول غير الأعضاء في التكامل الإقليمي يتم التمييز ضدها , كما تجدر الإشارة إلى أن هدا المفهوم الواسع للتكامل يشمل الاتفاقيات التفضيلية بين دول لا ينطبق علبيها بالضرورة أي تعريف منطقي للإقليم [3].

ج –مصطلحات دات صلة بالتكامل الاقتصادي

التعاون الاقتصادي :

يعتبر التعاون الاقتصادي اداة لتوثيق العلاقات بين مجموعة من الدول سواء في اطار اقليمي او دولي تنصب على مجلات وقطاعات معينة او مواجهة مشاكل محددة تستهدف من

---

[1] حسن حسين رمضان نظر ،مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

[2] نفس المرجع، ص 7 .

[3] أمينة أمين حلمي ،الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية :مسح مرجعي، أوراق اقتصادية مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية،جامعة القاهرة، القاهر، 2003، ص 13 .

ترتيبات التعاون إلى تعظيم قدراتها في معالجة تلك المشاكل وتعظيم المنافع العائدة عليها بتحقيق منافع من التعاون أفضل مما يحققه التعامل بصورة منفردة مع هده المشاكل والقضايا

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفرقة بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي،فهناك من يرى في هدا الصدد أن الفرق بينهما يتعلق بالكيف كما يتعلق بالكم ، فبينما يتضمن التعاون الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز ، تشتمل عملية التكامل الاقتصادي على التدابير المؤدية إلى القضاء على قدر من التمييز ،ومثال دلك أن الاتفاقات الدولية بشان السياسات التجارية تدخل في مجال التعاون الدولي ، بينما إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة عمل من أعمال التكامل الاقتصادي لدلك عندما نفرق بين التعاون والتكامل نسلط النظر على خواص التكامل الأساسية ونضفي على الفكرة معنى محددا دون أن نوشوشه ا بغير داع بان ندخل فيها أفعالا منوعة تعتبر في نطاق التعاون الدولي [1] .

ويذهب آخرون في نقس السياق فهناك من يرى أن التعاون الاقتصادي يهدف إلى تسهيل التبادل التجاري والتقليل من العقبات والمشكلات أمام العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال التقليل من القيود وصور التمييز ، أما التكامل الاقتصادي فيهدف إلى زيادة وتدعيم العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال إزالة وإلغاء الحواجز والقيود وكافة صور التمييز أمامها ، وبالتالي العمل على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والدولية ومن ثم فان أي تصرف يتضمن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة يعتبر عملا من أعمال التكامل الاقتصادي [2].

<u>الاندماج الاقتصادي :</u>

تعددت الصياغات العلمية لهدين المصطلحين تبعا للتخصص الذي ينتمي إليه المفكر أو الباحث سواء كان سياسيا أم قانونيا أم اقتصاديا أو اجتماعيا يضاف إلى دلك أن هناك تداخل بين مصطلحي التكامل والاندماج .

والأصل اللاتيني لكلمة الاندماج(**integritas**)وهو يعني التكتل أوالتتامأو الكل التام أما الفعل اللاتيني فهو(**integrer**)وهو بمنى يكمل ومفهوم الاندماج في القواميس اللغوية الانجليزية يعنيتجميع او توحيد الأجزاء في كل يجمع أو يكمل لتكوين كل أو وحدة اكبر أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافتها إلى بعضها البعض لتكوين كل متكامل.

---

[1] بيلا بلاسا ،ترجمة راشد البراوي،مرجع سبق ذكره ،ص 10 .

[2] عزت المراكبي ،<u>العلاقات الاقتصادية الدولية</u>، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1999 ، ص 80 .

وفي الأدبيات الاقتصادية نجد أن بعض الاقتصاديين يترجم اصطلاح الاندماج الاقتصادي في أصلهالاوروبي(**integration**)على انه التكامل على الرغم أن هناك فارقا بين دلالة ومضمون كل من الاندماج والتكامل فبينما الاندماج يعني تشكيل كيان موحد مندمج بين طرفين أوأكثر فان التكامل يعني أن ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى ومن ثم فان الربط بينهما يؤدي إلى تقوية كل منهما .

وأيا كان التباين في دلالة مصطلحات الاندماج أو التكامل فان هناك اتفاقا على أن مصطلح التكامل يعني دمج أجزاء في كل بمنى دمج أجزاء اقتصادية قطرية متعددة لتكوين وحدة اقتصادية إقليمية منها والوصول بها إلى كيان اقتصادي مندمج تتحقق فيه حرية تبادل السلع والخدمات والمنتجات دون أي قيود جمركية أو مالية كما تتوافر فيه حرية انتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال الأفراد بين الأقطار المندمجة بحيث تصبح اقتصادات هده الأقطار جزءا من كل موحد ومجلا اقتصاديا مندمجا [1].

ثالثا :أبعاد التكامل الإقليمي :

قد يشمل المجال التجاري كمنطقة للتجارة الحرة أو اتحاد جمركي وقد يشمل المجل القطاعي سواء قطاع أو بعض القطاعات أو القطاعات جميعا وهو ينصب هنا على نواحي الإنتاج وقد يشمل جميع القطاعات بما في دلك الإنتاج والتبادل والتوزيع ويتحول بدلك إلى وحدة اقتصادية قد ينصب التكامل الإقليمي على بعض الجوانب السياسية وصولا إلى إقامة وحدة سياسية (تكامل تام) .

ا –دوافع التكامل الاقتصادي

وتسعى الدول إلى التكامل لما يترتب عليها من تحسين في أداء اقتصادياتها ودلك من خلال ما يلي[2]:

رفع الكفاءة:تخصيص امثل للموارد لهده الدول .

تعظيم الرفاهية:التي تعود على المستهلكين

---

[1]نزيه عبد المقصود مبروك ،مرجع سبق ذكره، ص .13

[2]محمد محمود الإمام التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ص

تفادي الصراعات :التي تنشا نتيجة محلولة دول الاستيلاء على موارد دول أخرى بالقوة (إشاعة السلام).كما يمكن أن يطلب التكامل في حد ذاته أو ضمن توجه عام وقد يكون التكامل السياسي هو الهدف وان الجانب الاقتصادي هو احد أبعاده .

انطلقت النظريات التي تناولت التكامل من احد الجانبين :

فهناك من انطلق من الجانب الاقتصادي كتيار لمواجهة التحرير التجاري المتعدد الأطراف .وهناك من انطلق من أساس سياسي ودلك من اجل إحلال السلام .وهناك من بدا مسايرا لوتيرة العولمة بعد التنامي الكبير لظاهرة الإقليمية في التسعينات .

التكامل الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي الإقليمي وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتي يمكن حصرها فيمايلي :

الدوافع السياسية :

تجنب الصراع السياسي والعسكري بين الدول الأعضاء وجعله مستحيلا من الناحية الواقعية ودلك من خلال تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية ودلك من خلال زيادة الثقة بين الدول المتكاملة على نحو ما قامت به الدول الأوروبية في معاهدة باريس سنة 1951 (حقن الصراعات الناتجة عن الحرب العالمية الثانية) كما ساهم المركوسور في تخفيف الصراعات بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء سباق التسلح النووي عن طريق إيجاد مناخ ايجابي بين الدولتين قائم على التعاون الاقتصادي في العديد من المجلات .

كما يمكن أن يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تكامل سياسي ومن أمثلة دلك اتحاد الزولفرين وكدلك الاتحاد الجمركي بين مولدافيا ووالاشيا عام 1847 والدي تحول إلى وحدة سياسية وتكوين دولة رومانيا بعد 34عاما .

إلاأن قدرة التكامل على تحقيق الأمن والسلام والاستقرار غير مؤكد بل قد يحدث العكس تماما خاصة ادا ما أدى التكامل إلىإعادة توزيع للدخل لطرف على حساب طرف آخر وتعتبر الحرب الأهليةالأمريكية بين ولايات الشمال وجنوب أمريكا عام 1828 من أهمالأمثلة على دلك حيث مكنت التعريفة الجمركية المشتركةعلى واردات السلع الصناعية من الخارج المنتجين المتخصصين في إنتاج هده السلع في الشمال من فرص سعر مرتفععلى صادراتهم إلى الجنوب مما أدىإلىإعادة توزيع الدخل من الجنوب إلى الشمال واندلاع الحرب الأهلية بينها وبالتالي يتوقف

الأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء في اتفاقيات التكامل على خصائص كل دولة وعلى طبيعة اتفاقية التكامل .

كما يمكن أن تتكتل الدول لمواجهة خطر خارجي مشترك فعلى سبيل المثال يرجع قيام مجلس التعاون الخليجي إلى مواجهة الخطر الإيرانيوالعراقي .

زيادة القدرة التفاوضية للدول الأعضاء :

إن الدخول في اتفاقيات تكامل إقليمي خاصة تلك التي تتضمن توحيد السياسات الخارجية (الاتحادات الجمركية) تجاه الدول غير الأعضاء تمكن الدول الأعضاء من مواجهة الدول غير الأعضاء كمشتر واحد أو كبائع واحد مما يرفع من قدرتها التفاوضية حيث يؤكد بعض الاقتصاديين أن قيامالجماعة الاقتصادية الأوروبية في معاهدة روما 1957قد اثر سلبا على الموقف التفاوضي للولايات المتحدة خلال جولتي ديلون وكينيدي لتحرير التجارة المتعددة الأطراف (الجات) وظهر هدا واضحا في مفاوضات إقامة الشراكة الاورومتوسطية حيث انفرد الاتحاد الاوروبي ككتلة تفاوضية واحدة بالدول العربية والمتوسطية كل واحدة على حدى وهو ما اضعف الموقف التفاوضي للدول العربية .

وتتوقف زيادة القدرة التفاوضية للدول الأعضاء في التكتل الإقليمي على قدرة هده الدول في التفاوض كمجموعة وهدا لما لها من قوة سوقية اكبر وبالتالي قدرة اكبر على التأثير.

وفيحقيقة الأمر يساعد التكامل الإقليمي الدول النامية وخاصة الدول الصغيرة والمتناهية في الصغر التي تعاني من قدرة تفاوضية ضعيفة وتكلفة تفاوضية منخفضة في لفت النظر إلى مصالحها لان الانضمامإلى تكتل إقليميأو الدخول في تكتل قائم تمكنها من تخفيض تكلفة التفاوض ومن أمثلة دلك مجموعة الكاريبي **CRICOM** التي شكلت أداة فعالة للتفاوض مع الدول الكبرى والتكتلات الأخرى مثل الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الاوروبيز.

التزام الدول الأعضاءبتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي :

من أهم دوافع دخول الدول في ترتيبات تكاملية إقليمية هو ضمان التزام هده الأخيرة ببرامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وهو الدافع الرئيسي لاتفاقيات التكامل (الشراكة) بين الاتحاد الاوروبي ودول شرق أوروبا وخاصة وان تبني هده الدول لسياسات الجديدة في الديمقراطية وحقوق الإنسان شرط من شروط قبولها في الاتحاد الاوروبي كذلك كان هدف كل من كندا والولايات المتحدة من النافتا ضمان التزام المكسيك ببرامج الإصلاح الاقتصادي والأمر نفسه بالنسبة لاتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية التي تشترط على الدول العربية المتوسطية الالتزام ببرامج الإصلاح الاقتصادي .

إلا أن نجاح التكامل في ضمان التزام الدول ببرامج الإصلاح الاقتصادي يجب أن يقترن بحرص الدول الأعضاء على استمرار عضويتها في هدا التكتل وكدا قدرة ورغبة الدول الأعضاء على إلزام بعضها البعض بالوفاء بالتزاماتها .

الدوافع الاقتصادية :

التمتع بوفوراتالنطاق :

بمعنى اتساع نطاق الأسواق نتيجة للتكامل وبالتالي حرية النفاد إلىأسواق الدول الأعضاء وهو يمنح قطاع الأعمال (المؤسسات) التمتع بوفورات النطاق الداخلية والخارجية أماالوفورات الداخلية فتاتي نتيجة لكبر حجم المشروع حيث يترتب على دلك تولد مزايا تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكلفة المتوسطة مثل زيادة تخصص العمالة وبالتالي ارتفاع الإنتاجية وإمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة ذاتالكفاءة العالية وانخفاض تكلفة النقل والشحن وأبحاث تطوير المنتجات أما الوفورات الخارجية فهي التي تتولد عن عوامل أخربخارج نطاق المشروع مثل استفادة المشروعات من الاعتماد المتبادل فيما بين الصناعات وكذلك تؤدي إلى تحسن المواصلات والطرق وجلب العمالة الماهرة .

تحسن معدل التبادل الدولي للدول الأعضاء كمجموعة :

حيث تزداد قدرة الدول على المساومة وترفع درجة المنافسة مما يسهم في تحسين معدل التبادل الدولي لها حيث تتميز مثلا دول المركوسور بان نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع دول غير أعضاء وبالتالي زيادة قدرتها التفاوضية من خلال التكامل تمكنها من تحسين معدل التبادل الدولي للتكتل ككل .

زيادة حدة المنافسة :

إن اتساع نطاق السوق يشكل حافزا للمنتجين من اجل تحسين جودة الإنتاج وكذلك القضاء على ظاهرة الاحتكارات وما يترتب عليها من ارتفاع الأثمان وانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وهدا في ظل اتخاذ التدابير التي تحول دون الأساليب التي تحد من المنافسة وتقيدها .

رفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء :

حيث يساهم اتساع نطاق السوق نتيجة التكامل الإقليميإلى تحقيق وفورات النطاق كما سبق وذكرنا وزيادة التخصص والتعلم من خلال الممارسة وهو ما قد يرفع معدلات النمو كما أن زيادة حجم الاستثمار الأجنبي والمحلي بسبب تناقص عنصر عدم التأكد وتوافر مناخ ملائم للاستثمار حيث يترتب على الانضماملى التكامل الإقليمي تحقيق استقرار اقتصادي وسياسي في المنطقة وكذلك يبعث اتساع حجم السوق الثقة لدى رجال الأعمالبإمكانية توزيع المنتجاتوهو ما يؤدي إلى

زيادة حجم الاستثمار وبالتالي ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب الفعال وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي .

تامين الاقتصاد القومي ضد أي سياسات تجارية غير متوقعة من قبل الشركاء التجاريين :

ففي بعض الأحيان تعاني الدول الصغيرة من عدم التأكد من السياسات التجارية لشركائها التجاريين خاصة الدول الكبرى منها وبالتالي فإنها تسعى إلىإبرام اتفاقات التكامل الإقليمي مع هده الدول لتفادي دلك ويعتبر انضمام المكسيك إلىالنافتا من أهمالأمثلة على دلك كما كانت تهدف كندا إلى محاولة السيطرة على سياسات الإغراق والرسوم التعويضية المطبقة عليها من طرف الولايات المتحدة على .

تلافي اثر تحويل التجارة :

عادة ما تعاني الدول غير الأعضاء في اتفاقيات التكامل من انخفاض نصيبها السوقي الذي يتحول إلى منتجين آخرين في الدول الأعضاء (تحويل التجارة في غير صالح الدول غير الأعضاء) وهو ما يشكل دافعا لدى الدول غير الأعضاء إلى الانضمام إلى التكتل أو إنشاء تكتلات إقليمية وهو ما أطلق عليه بالدوين اثر الدومينو فقيام النافتا دفع دول أمريكا الأخرى مثل شيلي والأرجنتين والبرازيل إلى السعي للتفاوض من اجل التحرير الثنائي للتجارة مع الولايات المتحدة ودلك لتلافي خسارة نصيبها السوقي من التجارة وكذلك نصيبها من الاستثمارات الأجنبية.

رابعا :مناهج التكامل الاقتصادي الإقليمي (نظريات التكامل):

ستحاول الدراسة تلخيص أهم ما تضمنته الأدبيات من نظريات للتكامل الإقليمي وتوضيح موقع البعد الاقتصادي منهافيما يلي:

1 – المنهج الاتحادي:

يقصد به اتحاد جماعات سياسية فيما بينها دون أن تفقد استقلاليتها الذاتية ، وبموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة فوق وطنية تحل محل السلطات القطرية في الشؤون الاتحادية كتلك التي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث يتم التوفيق بين ما تتولاه السلطات المركزية وما يترك للولايات من سلطات ،ومن ايجابياتها أنها تتيح للأعضاء فرصة الاحتفاظ بهامش مناسب من الخيارات التي تجعلهم لا يشعرون بان التكامل سلبهم هويتهم السابقة وفرض عليهم إرادة جهة غريبة لا تهتم بمصالحهم وخصوصياتهم التي كانو ا يتحكمون فيها على المستوى القطري.

2 – المنهج التعاملي:

يربكارل دويتش ضرورة إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الدول المعنية بالتكامل ، ولكن دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة ،ويلعب مفهوم الجماعة بمعناها الاجتماعي النفسي دورا مهما ،حيث يؤدي تزايد حجم التشابكات الناتجة عن زيادة المعاملات خلال فترة من الزمن إلى نشأة الشعور بالجماعة ، أي تقارب في المصالح وتشابه في المعتقدات والقيم والسلوكيات والولاءات وتشابه رؤى الأعضاء عن مستقبلهموهو ما يجعل التكامل خاتمة طبيعية لهدا النوع من العلاقا تالتي لا تكون كلها بالضرورة اقتصادية [1]، غير أن المنادين بهدا المنهج لم يستطيعوا ترجيح العوامل الفاعلة في التكامل الإقليمي كما انه من الصعب التعرف على الوزن الذي تكتسبه كل من المعاملات في تحديد متطلبات التكامل ، كما أن هدا المنهج لا يرى ضرورة بناء هياكل مؤسسية إقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل .

3 – المنهج الوظيفي:

من أنصار هدا المنهج ديفيد متراني ، حيث يتفق المنهج الوظيفي مع ما نادى به المنهج التعاملي من التدرج كبديل للتحول المباشر إلى حالة الوحدة شريطة البدء بالنواحي الأقل إثارة للخلاف والتي يسهل ظهور ثمار التكامل فيها ،على أن يصاحب دلك التنازل عن بعض الوظائف إلى مؤسسات إقليمية تنقل إليها شيئا فشيئا وظائف كانت من وظائف واختصاص حكومات الدولة القطرية ، وهو ما يساهم في تقبل وترسيخ فكرة التكامل في حد ذاتها إلا أن هدا الأخير أكد على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية التكاملوالتخلي على الجانب السياسي ، ورأى ضرورة التركيز على الاندماج الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة ويرى ضرورة إقامة مؤسسات فوق وطنية تقوم الدول ينقل جزء من سيادتها في المجالات الفنية إليها مع احتفاظها بسيادتها السياسية[2].

4 – المنهج الوظيفي الجديد :

يعتبر ارنست هانس من أهم منظري هدا المنهج والذي انطلق من نقد الأفكار الوظيفية لديفيد مثراني وخاصة تلك المتعلقة بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية والفنية بما فيها الاقتصادية في عملية التكامل ، حيث قدم هدا الأخير مفهوما جديدا هو مفهوم الانتشار لتفسير

---

[1] محمد محمود الإمام ،التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

[1] محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا ،صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،بدون سنة نشر ، ص . 18